في لفظ مثنى وثلاث واخر لانه جمع اخرى واخرى انثى اخر بالفتح للتفضيل بمعنى
مغاير واخر بالفتح من باب اسم التفضيل فان اصله ااخر بهمزتين مفتوحة
فساكنة ابدلت الساكنة الفا واسم التفضيل قياسه ان يكون في حالة تجرده
من ال والاضافة مفردا مذكرا ولو كان جاريا على مثنى او مجموع او مؤنث فالاول
نحو ليوسف واخوه احب الى ابينا منا والثاني نحو قل ان كان اباؤكم وابنا
وكم الى قوله احب اليكم من الله ورسوله والثالث نحو هند احب الي من عمرو فكان
القياس ان يقال مررت بامراة اخر وبنساء اخر وبرجال اخر وبرجلين
اخر بلفظ الهمزة الممدودة فيهن ولكنهم في التانيث قالوا اخرى وفي جمع المؤنث
المكسر قالوا اخر بضم الهمزة وفي جمع المذكر السالم قالوا اخرون وفي المثنى قالوا
اخران وبذلك جاء التنزيل قال الله تعالى فتذكر احداهما الاخرى فعدة من
ايام اخر واخرون اعترفوا فاخران يقومان وانما خص النحويون اخر بضم
الهمزة بالذكر دون ما عداه لان في اخرى الف التانيث وهي اوضح من العدل
واما اخرون واخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب
لانه اعرابه بالحركات واما اخر بفتح الهمزة فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه
وهي المؤنث والمثنى والجمع وانما امتنع من الصرف للوصفية والوزن وفي جعل
اخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة وقد
تم قال الموضح في الحواشي الصواب ان اخر مشابه لافعل من جهات ثلاثة احداها الوصف
والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان افعل
انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق
احكامه في جميع نحا ربعد وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل نحا ربعد مع التنكير
الا مع ال او الاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان لذلك معدولا انما استحقه بمقتضى
المشابهة فعلى هذا اذا قيل مررت بنسوة اخر كان معدولا عن اخر بالفتح والمراد لا تقول
عن الاخر لانه نكرة تجري على نكرة نعتا ولا عن اخر من لما بينا من انتفاء حقيقة
التفضيل من هذه الكلمة وكثر غلطه في المسئلة انتهى وان كان اخرى بمعنى
اخرة بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى نحو قالت اخراهم لاولاهم وقالت اولاهم
لاخراهم جمعت على اخر مصروفا لانه غير معدول اذ لا عدل فيه وان مذكرها
اخر بالكسر مقابل اول وقد ورد وان عليه النشاة الاخرى اي الاخرة بدليل
ثم الله ينشئ النشاة الاخرة والفئة واحرة ملبست اخرى بمعنى اخرة من باب
اسم التفضيل والفرق ان انثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها
فلذلك يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل واخر واخر وعندي امراة
واخرى واخرى وانثى المكسورة تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد
كما ان مذكرها كذلك واذا سمي بشيء من هذه الانواع الثلاثة وهي الوصف ذو
الزيادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول بقي على منع الصرف عند الجمهور
لان الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية وبقي كل من الزيادة والوزن
والعدل على حاله وقال الاخفش في المعاني وابو العباس انه لو سمي بمثنى او احمر لحواله

انصرف

انصرف لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة
فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور
ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف
في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا
فانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين
جميعا انتهى ووجه الجمهور ان شبه الاصل العدل خاصة والعلمية
محققة فسبب المنع موجود فلا يوجد امتناع الصرف واما قول ثعلب
والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلاث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف
الحقيقي وانما مرادهم بذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في
الاصطلاح النوع الثاني ما لا ينصرف مع معرفة وينصرف مع نكرة وهو سبعة
احدها العلم المركب تركيب المزج المشار اليه في النظم بقوله والعلم
امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحو بعلبك وحضرموت علمين لبلدين وسيبويه
في لغة من اعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية
اللفظ بالتركيب ومن اضاف اول جزئيه الى ثانيهما تشبيها بعبد الله فيعرب
الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع
صرفه كالعجمة كرام هرمز منع من الصرف والا صرف نحو حضرموت وان كان اخر
الجزء الاول ياء كمعدي كرب فانه تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر فيه الفتحة
تشبيها بالالف فلازم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن
مالك حكما وتعليلا وقال غيره تظهر في النصب وتسكن في الرفع والجر كقاضي
القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب وجره بالكسرة ومنع جره
بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني
على الفتح كخمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم
يجر فيه الصرف لانه محل الوسط ورد بانه قد تكون كلمة مؤنثة عند قوم
مذكرة عند اخرين واجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين ومن بناه على
الفتح تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه وغيره فيفتح اخر الجزئين الا في نحو
معدي كرب فيفتح اخر الثاني فقط وفي البسيط ليس البناء مطردا عند عامة
البصريين والكوفيين وعلى اللغات الثلاث وهي اعرابه اعراب ما لا ينصرف واضافة
اول جزئيه الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح فان كان اخر الجزء الاول معتلا
بالياء كمعدي كرب وقالي قلا وجب تسكينه مطلقا في الرفع والنصب والجر
سواء كان مع ما ركب في لغة الاضافة ام منفصلا كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك
الثاني العلم ذو الزيادتين الالف والنون واليه اشار الناظم بقوله كذاك
حاوي زائدي فعلان سواء كان اوله مفتوحا ام مكسورا ام مضموما كمروان
وعمران وعثمان ولا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو غطفان بفتح المعجمة
والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم ابيها وهو غطفان بن
سعد بن قيس بن غيلان واصبهان بكسر الهمزة وفتحها والموحدة علم بلد سميت

Copyright © King Saud University